الاستقرار السياسي في العراق : محدداته – سبل تحقيقه

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم(*)

المقدمة:

اتسم الحراك السياسي في العراق منذ العام 2003 بسمة عدم الاستقرار السياسي، وقاد بالتالي إلى أن يكون السمة المتميزة للعراق على مستويين الدولة والمجتمع، وأدت إلى ذلك العديد من المحددات وفعلت فعلها صعوداً وهبوطاً، وساهمت تلك المحددات بمجملها باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن المفيد أن نذكر أن ما سيذكر من محددات أدت أدواراً متباينة في الظاهرة واستمرارها ويأتي في مقدمة هذه المحددات تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق وكيف أدى إلى ظاهرة عدم الاستقرار منذ الاحتلال في العام 2003 وحتى تاريخ الانسحاب الامريكي من العراق أواخر العام 2011 سواء من خلال افعاله أو من خلال القوانين التي أصدرها، وكيف أثرت في النظام السياسي العراقي والدولة والمجتمع . وفضلاً عن الاحتلال فان الدور الذي أدته بعض دول الاقليم وما نتج عنه من تدخلات في الشأن الداخلي العراقي بشكلٍ فاقم من حالة عدم الاستقرار السياسي.

وإذا كان الاحتلال الامريكي للعراق وتدخلات دول اقليمية في الشأن العراقي قد أديا إلى نشوء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق فإنهما أديا أيضاً إلى نشوء وظهور ظاهرتين مدمرتين في المجتمع العراقي لهما النصيب الاكبر في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي هما استشراء الفساد والإرهاب.

ترافق مع تلك المحددات محددات أخرى فعلت فعلها هي الاخرى في استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق أهمها: وجود قوى سياسية داخلية

(*)قسم دراسة الازمات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.

مناهضة للعملية السياسية لم تؤد دور المعارض للعملية السياسية بل قامت بدور المدمر لها، ووجود بعض من النخبة السياسية العراقية التي غلبت المصالح الحزبية والشخصية الضيقة على مصلحة الوطن.

ونرى في كل ذلك محددات للاستقرار السياسي في العراق، ومن المفيد التذكير بان تلك المحددات على الرغم من أن ابعادها سياسية، إلا أن اثارها امتدت لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العراق أيضاً.

المحور الاول: محددات الاستقرار السياسي في العراق

كثيرة هي محددات الاستقرار السياسي في العراق، فمنذ العام 2003، ونتيجة للتحول الذي شهده العراق للانتقال من نظام الحكم الشمولي إلى نظام متعدد الاحزاب، عرف العراق كثير من المحددات التي أثرت سلباً في استقراره السياسي، وسنعمل على تناول أهم هذه المحددات في هذا المحور وعلى النحو الاتي:

اولاً: احتلال الولايات المتحدة للعراق وتداعياته على النظام السياسي والدولة والمجتمع

لم يؤد الاحتلال الامريكي للعراق إلى المساهمة الايجابية في ارساء اسس نظام سياسي يتسم بالاستقرار، إذ كان للتدخل الامريكي دوراً سلبياً في وقع النظام على المجتمع.

لكن القراءة المتأنية لنموذج الديمقراطية التوافقية في العراق توضح الخلل في تطبيق هذه النظرية. فعلى الصعيد السياسي أفرز الوضع التي سارت عليه العملية السياسية بعد سقوط النظام توافقا طائفيا اثنيا وليس توافقا سياسيا يندرج ضمن ما يصطلح عليه بالديمقراطية التوافقية. حيث جرى اقحام اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي، وتسييس الانتماءات المجتمعية الطائفية، وتحولها الى ولاءات سياسية مخترقا بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة التي لا فرق فيها بين فصيل وأخر، أو مذهب وأخر، أو حتى دين وأخر. وبهذا اصبحت الطائفية خطرا حقيقياً يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة، اذ تقترن الطائفية في

هذه الحالة بضعف الاندماج الاجتماعي في المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات المذهبية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي فيما بينها.[1]

قامت سلطات الاحتلال باتباع سياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت الى تحويل المجتمع العراقي الى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية، ويمكن التعرض لهذه السياسات فيما يلي

أ- السياسات غير المباشرة

ويقصد بها السياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة-او لم تتخذها عمدا- في العراق والتي ادت بصورة غير مباشرة الى ظهور مشكلة الطائفية السياسية على الساحة العراقية، وتتمثل في:

1- حل مؤسسات الدولة العراقية.

2- بمجرد دخول الولايات المتحدة الاراضي العراقية قامت باتخاذ سلسلة من الاجراءات أدت الى هدم كيان الدولة العراقية مما أدى الى غياب دور الدولة وهيبتها في المجتمع ، وهو ما هيأ البيئة السياسية والمجتمعية لاحياء الانتماءات الطائفية والعرقية والى تحول ولاء الافراد من الدولة الى الكيانات دون القومي.

3- الامتناع عن الفعل

بمراجعة السياسات التي قامت بها الولايات المتحدة في العراق سنجد ان كثيرا منها يندرج تحت مسمى (الامتناع عن الفعل). فقد دلت مجموعة من المؤشرات على عدم قيام الولايات المتحدة بدورها في مجال الامن، وبهذا خلقت بيئة مواتية لاندلاع العنف الطائفي، فغياب القانون وغياب قوة تطبيقه المتمثلة في قوات الشرطة والجيش أدى الى غياب الامن وانتشار كافة انواع الجرائم بما فيها الجرائم التي تتم على اساس عرقي او طائفي مثل القتل والاعتقال والتعذيب، والولايات المتحدة بتقاعسها عن

[1] جمال محمد سليم ودواليا أحمد رشدي، الطائفية والتدخل الخارجي، (كراسات استراتيجية)، العدد (237)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة .

منع هذه الجرائم بين طوائف العراق، وغضها الطرف عن ممارسات طائفة في مواجهة اخرى بحجة قلة القوات الامنية قد أدت بصورة غير مباشرة الى تصاعد حدة الطائفية في البلاد.

ب– السياسات المباشرة (مأسسة الطائفية) لم تكتف الولايات المتحدة بما اتبعته من سياسات غير مباشرة نجم عنها اثار سلبية طالت المجتمع العراقي بأكمله، بل قامت باتباع سياسات مباشرة ادت الى تكريس مفهوم المحاصصة السياسية داخل المجتمع .

ومن اهم هذه السياسات:

1- **تشكيل مجلس الحكم العراقي على أساس محاصصي (يوليو 2003–2004).**
2- **تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة على اساس محاصصي (يونيو 2004–يناير 2005).**
3- **توزيع المناصب السياسية على اساس محاصصي.**
4- **ارساء نظام انتخابي يكرس المحاصصة.**
5- **السماح ببروز احزاب سياسية جهوية.**
6- **صياغة دستور دائم على أسس المكونات وليس على المواطنة.**
7- **تكريس المحاصصة في الجيش والاجهزة الامنية وتشكيل الميليشيات المسلحة .**

مما ادى الى خلق ثقافة الامن المناطقي الضيق بديلا عن ثقافة الامن الوطني للدولة ككل.

ثانياً: تدخلات دول الاقليم في الشأن العراقي وتداعياتها على الاستقرار السياسي والمجتمعي

لم يعد من الممكن الفصل بين ما يُعد داخلياً وبين ما يُعد إقليمياً في الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد انفتاح بعض الجماعات الداخلية وحصولها على دعم من بعض القوى الإقليمية.[2]

لا يخفى على أحد طبيعة الدور السلبي الذي مارسته دول الجوار العراقي في دعم الارهاب والعمل على الحيلولة دون استقراره خوفاً من أن تصل تجربة التحول الديمقراطي لها، فاستغلت تلك الدول حالة التغيير السياسي والاجتماعي بعد العام 2003 المتسم بالتعددية والتنوّع وبدأت بالتعامل معها وفق المنظور القبلي الطائفي والعمل على تكوين حواضن ارهابية في مناطق جغرافية متناغمة.[3]

ثالثاً: الارهاب وتحدياته على الاستقرار السياسي

ستفرز المرحلة لما بعد داعش العديد من المعاضل والمعوقات ذات الصلة بالمحور العسكري والامني والتي ستواجه القوات المسلحة العراقية بمختلف اذرعها وصنوفها البرية والجوية والبحرية، والتي سيكون لزاماً الاستعداد للتعامل معها بشكل نتلافى فيه الاخطاء والاخفاقات التي أدت الى ظهورها. ومن ابرز هذه المعاضل ما يأتي:[4]

1. مسك الاراضي المحررة وفرض القانون والنظام فيها: حيث ستظهر الحاجة الى قوات أمنية لمسك المساحات الشاسعة من الاراضي والقرى والقصبات والمدن

---

[2] محمد عز العرب، "تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط"، في: مجموعة باحثين، مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، كانون الاول/ديسمبر 2015 ، ص 17.

[3] حسن سعد عبد الحميد، "دور الأجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الارهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقية انموذجاً"، مجلة اغتراب، العدد (1)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد، حزيران / يونيو 2016، ص 79–80 .

[4] عماد علوّ، الستراتيجية العسكرية ما بعد داعش، جريدة الزمان (العراق)، 23/3/2015.

المحررة وحمايتها من عودة انشطة التنظيمات الارهابية وخلاياها النائمة. كما سيتوجب حماية الاهداف الحيوية في المناطق المحررة مثل محطات الكهرباء والسدود المائية وانابيب النفط وطرق المواصلات والمصانع والمعامل وغيرها من الاهداف الحيوية الاخرى. وهذا الامر يتطلب اعادة النظر بطريقة واسلوب الانفتاح والتوزيع والانتشار والاستخدام القتالي لقطعات الجيش في عموم العراق، واعفاء الجيش من واجبات الأمن الداخلي داخل المدن والقصبات، اسناد هذه المهمة لقوى الامن الداخلي والحرس الوطني.

2. السيطرة على السلاح: وهي من اصعب المعاضل الامنية التي ستظهر بشكل واضح في مرحلة ما بعد داعش لوجود السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل، بأيدي العديد من التنظيمات والكتائب والفصائل المسلحة، وكذلك العشائر، التي شاركت في قتال داعش، وبقائه سيعني التقليل من هيبة الدولة واجهزتها الامنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

3. الخلايا النائمة: لاشك أن القضاء بشكل تام على كل مخلفات وذيول وآثار تنظيم داعش الارهابي سيستغرق عدة سنوات، ستبقى خلالها خلاياه النائمة ومن تسرب ونجى منه موجوداً ومتخفياً في أوساط المجتمع العراقي، مشكلاً تهديداً جدياً للأمن الوطني العراقي ما يستوجب تفعيل وتنشيط العمل الاستخباري لكشف وملاحقة الخلايا الارهابية النائمة.

4. الفساد الاداري والمالي داخل الاجهزة الامنية: وهي معضلة اثرت بشكل واضح في اداء تشكيلات ودوائر المؤسسة العسكرية والامنية العسكرية العراقية وكانت واحدة من أهم اسباب ما حصل في الموصل في حزيران 2014.

5. اعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة العراقية : حيث تعد عملية اعادة بناء الجيش العراقي ركيزة أساسية في عملية اعادة بناء العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي، وتستحوذ هذه العملية على أهمية محورية تتجاوز الإطار المباشر لها، وتمتد إلى آفاق أرحب تتعلق بمستقبل العراق وطبيعة التوجهات الستراتيجية الكبرى للسياسة العراقية في المستقبل القريب، سياسياً وعسكرياً.

رابعاً: المجاميع المسلحة (القوى السياسية الداخلية المناهضة للعملية السياسية في العراق)

أما المجاميع المسلحة فمن الممكن إيجاد حل لها من خلال حل جميع أنواع المجاميع المرتبطة بالاحزاب السياسية، وأن يتم الاشارة في قانون للأحزاب ما يحظر عليها حمل السلاح وتكوين المجاميع لكي يتم حصر السلاح بيد الدولة فقط. وأن يتم إدماج هذه المجاميع في المجتمع وفي الحياة المدنية من خلال برامج تثقيفية وتوعوية وسياسية[5].

المحور الثاني : سبل تحقيق الاستقرار السياسي

أولاً : على مستوى النظام السياسي

1: النظام الحزبي والعلاقة بين الاحزاب السياسية

يُقصد بالنظام الحزبي، "أشكال وأنماط التفاعلات التي تحدث بين الأحزاب الموجودة في مجتمع ما والعلاقات القائمة فيما بينها".[6]

بحسب علي الدين هلال فان اطار التحليل الذي يقترحه يتضمن ثلاثة أبعاد : بعد مؤسسي، وبعد ثقافي، وبعد اجتماعي واقتصادي. ويعكس هذا الاطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو التنظيمات التي يمكن أن تعمل في أي إطار اجتماعي، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك فهي تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها، ونقصد بالشروط الثقافية، ضرورة الاعتقاد في عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الانسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية فانها تشير إلى ضرورة توافر حد أدنى من التغيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.[7]

---

[5] لمزيد من التفاصيل ينظر: عماد علو، تحديات الأمن الوطني العراقي وسبل مواجهتها ، مجلة معين، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد الثالث، شباط 2013، ص 56 – 57.

[6] علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805–2005 ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2006 ، ص 91.

[7] المصدر نفسه، ص 111.

1- عدم احترام قواعد اللعبة البرلمانية

يقوم أي نظام سياسي على عدد من القواعد الأساسية المنظمة لنشاط مؤسساته وأبنيته، والمحددة لعلاقة هذه المؤسسات بعضها والبعض الاخر. ويُعد احترام هذه القواعد والالتزام بها أحد مصادر ومعايير سلامة وشرعية النظام السياسي. وإذا كان ذلك ينطبق على كل النظم السياسية، فانه ينطبق في المقام الأول على النظام الديمقراطي البرلماني حيث يكون الحوار والإقناع هو سمة التعامل السياسي، وحيث لا يملك أي من أطراف العلاقة السياسية القهر أو البطش بخصومه إلا بالقدر الذي يخرج به أحد الأطراف عن الدستور.[8]

2- الأزمة الفكرية

لعل من الصعب تفسير إخفاق المؤسسات الديمقراطية النيابية في عديد من البلدان العربية والبلاد النامية دون الاشارة الى نمط المعتقدات السياسية ونسق الثقافة السياسية السائدة في هذه المجتمعات، ففي حالة أي مجتمع، فان نظاماً سياسياً انتقل من إطار اجتماعي وثقافي مغاير ليطبق فيه ونتج عن هذا النقل أن النظام لم يتمكن من الاستجابة الملائمة لضغوط المجتمع واحتياجاته . فكما ذكر من قبل فان المؤسسات الديمقراطية البرلمانية ليست مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة ميكانيكية من إطار ثقافي إلى إطار اخر ، فخلف هذه المؤسسات يكمن أحد المحاور الأساسية للتاريخ الاوربي الحديث وهو الكفاح من أجل حقوق المواطن الدستورية .

فهذه المؤسسات تفترض عدداً من القيم لعل أبرزها العقلانية بمعنى الاعتقاد في محورية دور العقل الإنستني بخصوص تنظيم المجتمع وتحديد شكل العلاقات السياسية والاجتماعية، وأن الإنسان من خلال عقله قادر على التمييز بين الصواب والخطأ بمعنى أن هناك عدداً من الحقوق والحريات الفردية التي لا يمكن للجماعة أن تجور عليها أو تقييدها في الظروف العادية . وهكذا، فان الديمقراطية تقوم على الاعتقاد في عدد من القيم كالعقلانية، وحكم الأغلبية، والتمثيل النيابي، والحرية

[8] المصدر نفسه، ص 112.

الفكرية، والمشاركة، وحق المواطنين في تنظيم انفسهم بالشكل الذي يرونه مناسباً للدفاع عن مصالحهم.[9]

هذه المفاهيم لا يبدو أنها اتفقت مع عدد من القيم السائدة في المجتمع والتي أثارت – وما زالت نثير – تساؤلات أساسية حول مدى اتفاق بعض هذه المفاهيم مثل العقلانية وحرية الرأي وحرية التنظيم مع قيم المجتمع وثقافته التقليدية. ومن ثم فقد نشب تناقض عبر عن نفسه في شكل صراع مكشوف أحياناً ومكتوم أحياناً أخرى، صراع بين المفهوم التقليدي حول طبيعة السلطة وعلاقتها بالدين حيث ترتبط وظيفتها بتطبيق التعاليم الدينية، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذي يستند أساساً إلى العقل ويرتبط باعتبارات المنفعة العامة.[10]

3- طبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي

يقصد بهذه النقطة أن عدداً من المقومات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في إنجاح النظام الديمقراطي البرلماني في أماكن أخرى من العالم لم تكن قائمة في كثير من البلدان العربية عندما طبق هذا النظام .[11]

2- التأسيس الخاطئ للنظام السياسي

تأسيس نظام الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والإثنية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً، بسبب سياسات الحكم السابقة، لصالح الهويات الجزئية، وتعميق الهوّة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة.[12]

ثانياً : على مستوى المجتمع

1- التخلص من اثار الاحتلال الامريكي

---

[9] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[10] المصدر نفسه، ص 119.

[11] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[12] عزيز جبر شيال، "عوامل التفتيت واللامواطنة في بلد محتل"، في: مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية : عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص 87.

أدت السياسات الامريكية الى تداعيات كثيرة على الصعيد الداخلي في العراق، كان أهمها ما يتعلق بترسيخ الحالة الطائفية على المستويين الرسمي والمجتمعي ، وتتمثل أهمها في:

1- تكريس النزعات الانفصالية على ارض الواقع .

2- انتشار العنف الطائفي في العراق

3- انهيار بنية المجتمع العراقي.

لكن لكي نتجاوز كل ذلك لابد ان يرتبط تحقيق النظام الديمقراطي بتغيير وضع الطبقات انطلاقا من تغيير النمط الاقتصادي الراهن ، والتمكين لقوى طبقية جديدة تطرح بديلا مجتمعيا شاملا ، وهو ما يعني ان البدا من تغيير الشكل (الدولة) ليس ممكنا دون تغيير كلية البنية .لكن هذا يطرح السياق الضروري لتحقيق ذلك وهو كما اسلفنا من خلال مشروع مجتمعي شامل ولن يكون سوى المشروع الوطني الديمقراطي .[13]

2- القضاء على الفساد

الفساد السياسي والاداري من العوامل الرئيسة في تنامي ظواهر التطرف والعنف والجريمة والارهاب، وتزايد دور بعض الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز مزاياها ومكاسبها الاقتصادية في دول المنطقة.

وقد استطاعت ظاهرة الفساد السياسي والاداري، نتيجة لعوامل داخلية، واهمها اهتزاز سيادة القانون في الدولة، والتدهور في مستويات المعيشة، الى التمدد الكبير لهذه الظاهرة واتساعها وارتباطها بمنظومات قيم ومؤسسات وسياسات وعلاقات مشبوهة على الصعيدين الداخلي والخارجي . ان تدعيم عملية التحول الديمقراطي وبما تنطوي عليه من ارساء لدولة المؤسسات وسيادة القانون ، وتعزيز مؤسسات واسس الشفافية والرقابة

[13] رسمية محمد هادي ، الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، نقلاً عن
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/21997-2014-11-20-17-54-26

المسؤولة تعتبر من المداخل الرئيسة للتصدي ، في حدود معينة ، لظاهرة الفساد وتقليل اثارها السلبية على التنمية الاقتصادية .[14]

يمكن الحد من الفساد على كافة المستويات من خلال إصلاح الاطار المؤسسي لوضع السياسات المالية والنقدية، وذلك باستقطاب خيرة الكفاءات لشغل المناصب الكبرى ودعمهم بكوادر ذات كفاءة يتم تطويرها حسب معايير الأداء بعيداً عن التدخلات المغرضة ، ثم وضع الأسس السليمة لإدارة المال العام وفقا" لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة الخارجية (من جانب المجالس التشريعية). وينبغي أيضاً وضع الركائز السليمة لترشيد العلاقة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص بما يحفز المواطنين للمبادرة وتحمل مخاطر الاستثمار وإدارة الأعمال وفقاً لقواعد السوق ، مع مراعاة الأهداف الاجتماعية، كما ينبغي لأجهزة الدولة سن تشريعات عادلة لحماية المستهلكين والحفاظ على حقوق المستثمرين . ولابد من التأكيد على ضرورة تطوير النظام القضائي ورفع كفاءته وتعزيز استقلاليته .[15]

3–تحقيق الامن

يؤشر الوضع الراهن للمؤسسة العسكرية العراقية حدوث متغيرات جديدة ، تؤثر على دورها الاني والمستقبلي ، ولعل من بين أهم تلك المتغيرات الاتي :[16]

أ–تحقيق النصر في القضاء على داعش الارهابي، بما يمثل من تعزيز لدور المؤسسة العسكرية العراقية.

ب–تنامي دور هيئة الحشد الشعبي ، وعُدت رافداً مهماً من روافد المؤسسة العسكرية العراقية . ان هذا الامر يجعلنا أمام ضرورة إعادة تقسيم المهام الخاصة للأمن الوطني،

---

[14] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص ص 448 – 449.

[15] جورج العبد " العوامل والاثار في النمو الاقتصادي والتنمية"، في: مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004 ، ص 234 .

[16] علي فارس حميد، "العقيدة القتالية وتحديات الأمن الوطني بعد تنظيم داعش: دراسة في الخيارات الاستراتيجية"، مجلة: اغتراب، العدد (1)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، حزيران/ يونيو 2016، ص 72.

حيث أن انسحاب الجيش بعد عمليات التحرير إلى القواعد العسكرية سوف يتيح للعناصر الاستخبارية وقوى الأمن الداخلي ضبط الأمن بطريقة أكثر مرونة من خلال الحصر وضبط انتقال السلاح ، وتأمين المواقع بعد عمليات التحرير، حيث ينبغي أن يتحول التعامل الاستراتيجي من العسكري إلى الأمني، عبر تأمين حدود المحافظات والسيطرة على المداخل المؤدية لها .

4-التماسك المجتمعي

قاد تعثر النظام السياسي في تحقيق اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة، وعدم قدرته على صوّغ هوية وطنية جامعة لكل شرائح المجتمع إلى ضعف التماسك المجتمعي، ولذلك يُعد التماسك الاجتماعي وتقويته ضرورة لابد منها لإعادة الاستقرار السياسي ويتم ذلك من خلال تأسي العلاقة بين شرائح المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة، إذ يكون الجامع العام لكل الشرائح والتعبيرات والأطياف هو المواطنة والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، وإنما تعني أيضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن، وإعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين شرائح المجتمع والاستمرار في ازالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش أو تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى ارساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته.[17]

[17] عماد وكاع عجيل، "المواطنة في العراق بعد 2003: دراسة في الاسباب والتحديات"، مجلة، تكريت للعلوم السياسية، العدد (8)، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت، كانون الاول، 2016، ص ص 148-149.

الخاتمة:

تعود معظم عوامل وأسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق منذ العام 2003 وحتى نهاية العام 2017 (موعد نهاية كتابة هذا البحث)، إلى الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياته، ذلك الاحتلال الذي عمل على تحطيم البنى التحتية والفوقية في الدولة العراقية. فالمحتل الامريكي كانت لديه خطة لاحتلال العراق ولكن قطعاً لم يكن لديه أي تصور أو رؤيا لإعادة بناءه بدليل التخبط الذي رافق الخطوات الامريكية منذ الاحتلال وحتى موعد الانسحاب الامريكي من العراق .

وإذا كان الاحتلال الامريكي والسياسات الامريكية هما السبب الرئيس وراء حالة عدم الاستقرار فان مظاهره هي الاخرى كثيرة، بمعنى ان النظام السياسي الذي صمم بعد الاحتلال لم يكن هو الانجع في احلال الاستقرار بمعناه الشمولي أي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق فغدت تبعاً لذلك محددات الاستقرار السياسي عديدة. وان أي سبل لإحلاله لابد ان يكون المنطلق فيها هو ازالة اثار الاحتلال ومخلفاته التي ترسبت في البنى العراقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كانت ازالة اثار الاحتلال هي المرتكز لتحقيق الاستقرار السياسي فان هناك متطلبات مهمة يجب تنفيذها لتحقيق الاستقرار السياسي أهمها القضاء على الفساد المالي والإداري الذي نرى فيه الاساس للقضاء على الارهاب ومظاهره، ذلك أن الارهاب ينتعش في بيئة تتسم بالفساد المالي والإداري، ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى نظام سياسي يتسم بالاستقرار تزدهر فيه قيم المواطنة وسيادة القانون.